المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي
National Economic & Social Development Board

الاستـــراتيجية الوطنيـــة
للحماية الاجتماعية في ليبيا

2025
2030

المقدمة:

تعد الحماية الاجتماعية رافد من روافد التنمية المستدامة، وآلية للحفاظ وبناء راس المال البشري وتعمل برامجها على تكريس مبادئ الشمولية والمساواة والعدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات المجتمع، وتحسين مستوى معيشة الافراد والاسر ودعم أواصر الاستقرار والتماسك الاجتماعي لاشعار الفرد بالكرامة بالطمأنينة والرضا والوصول به الى الأمان و الرفاه الاجتماعي.

وتأكيدا على أهمية أنظمة الحماية الاجتماعية والحاجة إليها فقد تبنى المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي مشروع (استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية) والتي تحتاج إلى جهود وطنية مشتركة من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني.

وقام المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي و الاجتماعي (NESDB) بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل (IG-IPC) خلال عام 2020م بوضع تصور لإعداد(استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا) وبهدف وضع رؤية مشتركة مؤطره للسياسات الخاصة بقطاع الحماية الاجتماعية الوطنية. وعمل كذلك على التخطيط لخارطة الطريق لتنظيم العمليات التشاورية والتي من خلالها تم تخطيط منهجية لوضع سياسة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وأعلن عن خارطة الطريق بنهاية عام 2021م.

تم تسمية المشروع في بداية عام 2022م كأولوية من أولويات الحكومة، حيث أصدر السيد رئيس الحكومة بصفته رئيس المجلس الأمناء القرار رقم (01) لسنة 2022م، وشُكل فريق حكومي يمثل كافة الأطراف المعنية بالمشروع يتكون من اللجنة التسييرية العليا وفريق استشاري و فرق حكومية مساندة من مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية التي لها علاقة بالحماية الاجتماعية لوضع (استراتيجية وطنية للحماية في ليبيا). وبدعم من كافة منظمات الأمم المتحدة العاملة في المجال .

تركز عمل الفريق على دراسة الوضع الراهن وتجميع البيانات وتحليلها وتصميم هيكلية الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، ونفذت المؤسسات الدولية الداعمة للمشروع العديد من ورش العمل التدريبية لصالح الفريق الوطني.

وخلال عامي 2023-2024م استمر العمل في إعداد وكتابة «الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا» واخراجها في صورتها النهائية.

الرؤية:

نظام حماية متميز بجودة عالية في الأداء يستهدف كل فئات المجتمع.

الرسالة:

اقتراح وتنفيذ السياسات العامة وتعزيز وتطوير البرامج وتقديم الخدمات، والمساهمة في تحديث التشريعات التي من شأنها تطوير مشروعات الحماية الاجتماعية لتشمل كل فئات المجتمع تحقيقاً لمبدأ الشمولية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

الهدف:

إبراز الملامح الأساسية لنظم وسياسات الحماية الاجتماعية في إطارها الشامل من خلال تبني المؤسسات الاجتماعية لدورها كأداة هامة وفعالة وجوهرية لخلق التلاحم الاجتماعي باعتباره حقا أساسيًا لكل فرد لضمان كرامته.

المنهجية:

تم الاعتماد على منهجية المراحل لإعداد الاستراتيجية:

- مرحلة جمع البيانات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية.
- مرحلة التحليل لتقييم الوضع الراهن.
- مرحلة الخطوات التنفيذية لوضع الاستراتيجية.

الفئات الهشة:

وتمثل كل الفئات التي شملتها القوانين والتشريعات الليبية الخاصة بتقديم الحماية الاجتماعية وعلى سبيل المثال لا الحصر:

كبار السن - المطلقات - الأرامل - الأيتام - فاقدي السند الاجتماعي - نزلاء المؤسسات الاجتماعية - أسر نزلاء المستشفيات - الأشخاص ذوي الإعاقة - المتقاعدون - فئات المضمونين المشتركين -العاملون الليبيين وغير الليبيين (العاملون بشكل قانوني) في القطاعين العام والخاص - النساء الحوامل- العاطلون عن العمل - الأسر ذات الدخل المحدود - ضحايا الكوارث الطبيعية أو الصراعات الأهلية - النازحون والمهجرون أسر الشهداء والمفقودين أو الغائبين - اسر المحتجزين والمسجونين.

المعايير الأساسية للحماية اللاجتماعية في ليبيا:

الكفاية : معيار يقيس مدى الاستدامة المالية وتحديد الميزانية اللازمة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، وقدرتها على الصمود خلال الازمات.

التغطية: معيار لقياس وتقييم مدى شمولية البرامج المقدمة لكل المواطنين الليبيين بالداخل والخارج في مجالات المساعدات والتأمينات الاجتماعية وسوق العمل لتنفيذ برامج الإصلاحات التعويضية على مدى القصير والطويل وتفعيل برامج الدعم الكاملة.

الكفاءة: معيار يقيس مدى توفر الموارد البشرية بمهارات وكفاءة عالية، وفق خطة واضحة للرصد والتقييم.

ركائز الحماية الاجتماعية:

المساعدات الاجتماعية (نقدية - عينية) : غير قائمة على المساهمات مدعومة من الخزانة العامة.

التأمين الاجتماعي (الضمان الاجتماعي): قائم على المساهمات واالإشتراكات.

سوق العمل: قطاع عام – قطاع خاص

الإطار القانوني:

تم حصر التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في مجال الحماية الاجتماعية، والاتفاقيات الثنائية والدولية.

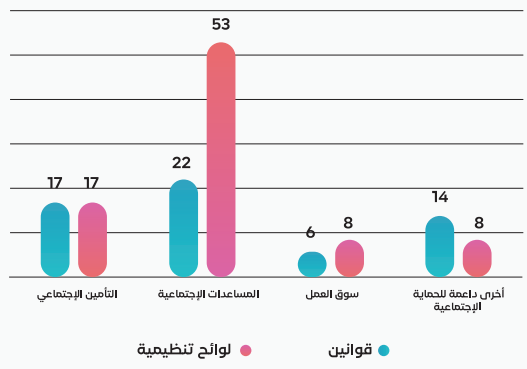

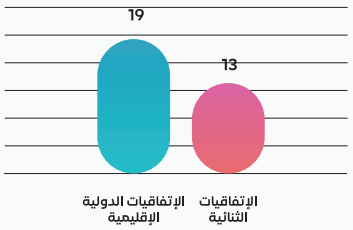

الإطار المؤسسي:

بدراسة الإطار المؤسسي وجد انه يشمل (32) جهة تُعنى بالحماية الاجتماعية سواء أكانت واضعة او مشاركة في وضع السياسات الخاصة بالحماية او جهات منفذة لبرامج الحماية او ذات صلة بالحماية الاجتماعية.

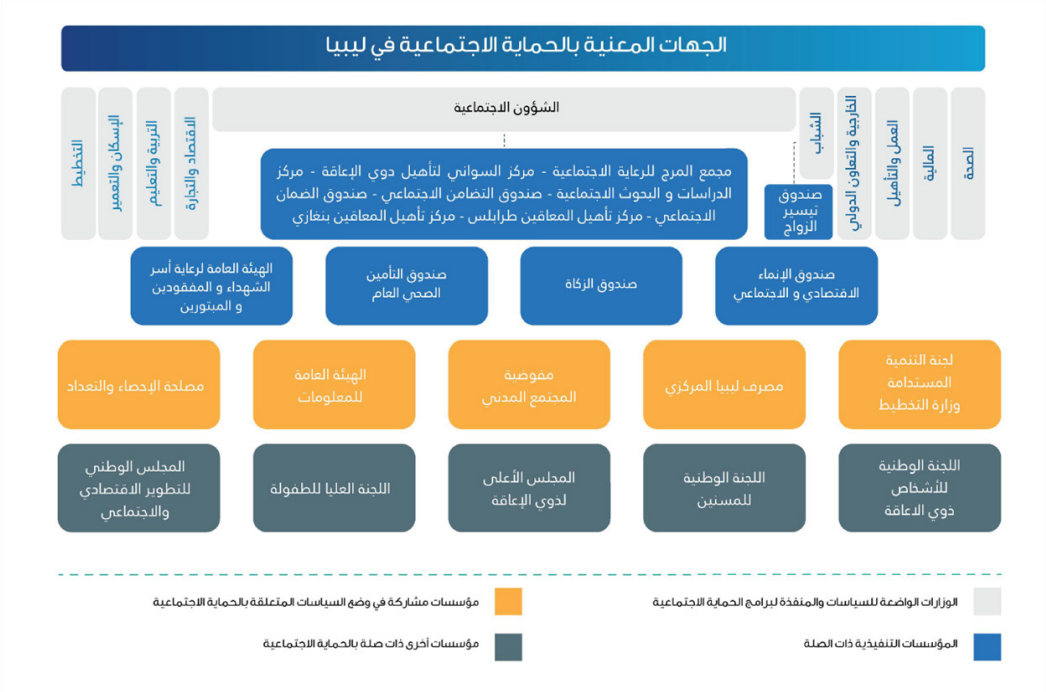

حماية اجتماعية مستجيبة للصدمات

تضمنت استراتيجية الحماية الاجتماعية نظام الاستجابة اثناء الطوارئ وذلك لضمان تغطية الاحتياجات -خلال الطوارئ والازمات والكوارث الطبيعية - وما يترتب عنها زيادة حادة في أعداد المحتاجين للحماية من الفئات الهشة الجديدة والتي من الصعب حصرهم أثناء الكوارث، وهو الوضع الذي تتعثر فيه قدرة الدولة على تقديم الخدمات اللازمة في مواجهة الصدمات عبر برامج الحماية الاجتماعية القائمة في الظروف الاعتيادية.

وهو ما استوجب ضرورة النظر في استحداث نظام حماية اجتماعية متقدمة لمجابهة الصدمات وتخصيص ميزانية مستقلة لها، و العمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالصدمات تكون جزءاً من المنظومة العامة للحماية الاجتماعية، كما يجب إعادة تفعيل نظام دراسة الحالة لجميع الفئات الهشة الجديدة أثناء وبعد الكارثة.

رافق وضع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا عدة أعمال منها:

- تنفيذ خطة إعلامية ترويجية للتعريف بالاستراتيجية وتنفيذ عدة لقاءات كمداخلات أو استضافات على الهواء في الإذاعات المسموعة و المرئية.
- تنفيذ العديد من ورش العمل لعرض المشروع على الجهات التشريعية والتنفيذية والخبراء والعاملين في برامج الحماية الاجتماعية.
- تم وضع دراسة ومقترحات حول الإطار العام لبرنامجي السجل الاجتماعي الموحد والتحويلات النقدية كمخرج من مخرجات الحماية الاجتماعية.
- إعداد تقرير احصائي ومالي عن برامج الحماية الاجتماعية

ختاماً،،،

ومن خلال إعداد الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا نتجت عدة توصيات:

1. وجوب انشاء جسم استشاري يُعنى بالحماية الاجتماعية بإطار مؤسسي واضح يعمل وفق آلية لتنظيم برامج الحماية الاجتماعية في ليبيا، وذلك لحل مشكلة تشابك وتداخل اختصاصات الجهات المقدمة لخدمات الحماية الاجتماعية.
2. العمل على ضمان ديمومة واستمرارية برامج الحماية الاجتماعية من خلال تخصيص بند في الميزانية العامة للدولة خاص ببرامج الحماية الاجتماعية.
3. مراجعة وتحديث التشريعات القائمة وتطويرها لمجابهة الصدمات والأزمات والكوارث.
4. تطوير آلية العمل للمؤسسات القائمة والمعنية ببرامج الحماية الاجتماعية.
5. إنشاء سجل اجتماعي موحد خاص بالفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية يضمن الشفافية.
6. استحداث برامج حماية جديدة تعنى بالفئات الهشة التي تظهر نتيجة الازمات والكوارث.
7. العمل على إعداد دليل مؤشرات لبرامج الحماية الاجتماعية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسهيل عملية التقييم والمتابعة.
8. تعزيز قدرات العاملين لضمان كفاءة الخدمات المقدمة في برامج الحماية الاجتماعية.
9. تفعيل دور مراكز الدعم النفسي والاجتماعي في كافة ربوع ليبيا لتقديم الدعم اللازم للفئات المستحقة لخدمات الحماية الاجتماعية.
10. إعادة فتح معاهد الخدمة الاجتماعية والتشجيع على الانتساب لأقسام الخدمة الاجتماعية والإرشاد والدعم النفسي بالجامعات الليبية.
11. توفير خدمات التوجيه المهني والإرشاد الوظيفي للباحثين عن عمل بما يوائم ومتطلبات سوق العمل.
12. تدريب وتأهيل الفئات الهشة المنطوية تحت مظلة الحماية الاجتماعية والقادرة على العمل سعياً لتمكينهم وإدماجهم في سوق العمل تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة.

© جميع الحقوق محفوظة
المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي